

الإبداع المحاسبي واتخاذ القرار الإداري في المؤسسة الاقتصادية - رؤية وأفكار**Accounting innovation and decision making in the economic institution - vision and ideas****د/عجيلة محمد**

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

جامعة غارداية - الجزائر

adjila_78@yahoo.fr**الملخص:**

من منطلق أنه ليس كل شيء بارع أو رائع أو جديد هو إبداع يمكن تقوية وتعزيز قدرات المؤسسة الصناعية والاقتصاد . ومن هنا ندخل إلى لب مفهوم الإبداع لإبراز أهميته المتميزة ودوره الكبير في تحقيق الميزة التنافسية للمؤسسة.

إن تطوير روح الإبداع المحاسبي في المؤسسات مرهون بمدى توفر مجموعة من الشروط والعوامل لعل أهمها المناخ الملائم ومدى التحفيز التي تقدمها المؤسسة لمبدعيها بالخصوص المحاسبين المبدعين. كما أن تسيير نشاطات الإبداع قد يختلف من مؤسسة لأخرى إلا أنه وما هو متفق عليه، فإن احترام العلاقات الإنسانية في تسيير الإبداعات المحاسبية وترقيتها.

الكلمات المفتاحية: الإبداع المحاسبي، الإدارة ، اتخاذ القرار، نظم المعلومات المحاسبية

Summary:

In the sense that not everything clever or wonderful or new is creativity can strengthen and strengthen the capabilities of the industrial enterprise and economy. Hence we enter the core of the concept of creativity to highlight its distinctive importance and its great role in achieving the competitive advantage of the institution.

The development of the spirit of accounting innovation in the institutions depends on the availability of a set of conditions and factors, perhaps the most appropriate climate and the extent of incentives provided by the institution to its creators, especially the creative accountants. The management of creative activities may differ from one institution to another, but what is agreed upon, respect for human relations in the management and promotion of accounting innovations.

Keywords: accounting innovation, management, decision making, accounting information systems

المقدمة

عادة ما تستعمل كلمة الإبداع للدلالة على كل شيء جديد بارع أو مدهش وحتى فريد من نوعه. دون التمييز بين تلك الأشياء خاصة من حيث طبيعتها، ونجد العامة أيضا تستعمل كلمة الإبداع حتى عند الحديث حول الأفكار الباردة، الفنون الجميلة، وكل الأشياء غير عادية.

إن حقيقة الأمر هي أنه ليس كل شيء بارع أو رائع أو جديد هو إبداع يمكن تقوية وتعزيز قدرات المؤسسة الصناعية والاقتصاد. ومن هنا ندخل إلى لب مفهوم الإبداع لإبراز أهميته المتميزة ودوره الكبير في تحقيق الميزة التنافسية للمؤسسة.

إن تطوير روح الإبداع المحاسبي في المؤسسات مرهون بمدى توفر مجموعة من الشروط والعوامل لعل أهمها المناخ الملائم ومدى التحفيز التي تقدمها المؤسسة لمبدعيها بالخصوص المحاسبين المبدعين. كما أن تسيير نشاطات الإبداع قد يختلف من مؤسسة لأخرى إلا أنه وما هو متفق عليه، فإن احترام العلاقات الإنسانية في تسيير الإبداعات المحاسبية وترقيتها.

كما تظهر أهمية الإبداع في كونه يعطي للمؤسسة القدرة التنافسية على مواجهة منافسيها وهذا على المستوى الجزئي بينما على المستوى الكلي يعتبر الإبداع أداة رئيسية لتحقيق التنمية الاقتصادية. وعلى هذا الأساس فإن التساؤل الجوهرى الذي نحاول الإجابة عليه من خلال هذه المقالة يمكن صياغته على النحو التالي:

ما هو دور الإبداع المحاسبي واتخاذ القرار الإداري في المؤسسات الاقتصادية الحديثة المركزة على التنافسية ؟

1- مفهوم الإبداع

تعد كلمات إبداع و إبتكار و نحوهما، مترادفات لمعنى يمثل إثبات شيء جديد غير مألوف، أو حتى النظر للأشياء بطرق جديدة، و يعرف الإبداع في اللغة كما جاء في (لسان العرب)، من بدع الشيء و هو أنشأه، و جاء في (المعجم الوسيط) : بدعه بدعا أي أنشأه على مثال سابق، و عرفه (القاموس العصري الحديث) بأنه : الإيجاد أو التكوين أو الإبتكار¹، أما التعريف الموضوعي فقد اختلف المفكرون حول تحديد ماهية الإبداع، حيث لا يوجد اتفاق واضح و محدد لأسباب تتعلق بتعدد الظاهرة نفسها أو بتعدد اتجاهات المفكرين، حيث ينظر كل واحد منهم من زاوية معينة توافق تخصصه أو ميوله. فمنهم من ينظر إليه على أنه منتج، ومنهم من ينظر إليه على أنه عملية، ومنهم من ينظر إليه على أساس السمات والخصائص التي تميز المبدعين، و لذلك سنتناول بعض التعاريف و هي :

الإبداع هو القدرة على تكوين وإنشاء شيء جديد ، أو دمج الآراء القديمة أو الجديدة في صورة جديدة، أو استعمال الخيال لتطوير وتكييف الآراء حتى تشبع الحاجيات بطريقة جديدة ، أو عمل شيء جديد ملموس أو غير ملموس².

الإبداع عبارة عن الوحدة المتكاملة لمجموعة العوامل الذاتية والموضوعية، التي تقود إلى تحقيق إنتاج جديد وأصيل ذو قيمة من الفرد والجماعة ، و الإبداع بمعناه الواسع يعني إيجاد الحلول الجديدة للأفكار والمشكلات والمناهج ...³

- الإبداع هو استحداث فكرة أو نظرية أو افتراض علمي جديد أو اختراع جديد أو أسلوب جديد لإدارة منظمه⁴. ويمكن تعريف الإبداع بأنه أفكار تتصف بأنها جديدة ومفيدة ومتصلة بحل مشكلات معينة أو تجميع أو إعادة تركيب الأنماط المعروفة من المعرفة في أشكال فريدة⁵

و بناءا على هذا نعرف الإبداع بأنه الإتيان بفكرة أو مجموعة أفكار جديدة وغير مألوفة عند الغير، تشكل تحسينا وتطويرا على النمط الموجود⁶.

وبصفة عامة فإن تعريف الإبداع يختلف باختلاف الجوانب والمداخل التي يهتمون بها والأهداف التي يريدون تحقيقها، وتنقسم هذه الجوانب إلى أربعة أنواع رئيسية وهي⁷:

- التركيز على العملية الإبداعية نفسها (آلية الإبداع) : أي المراحل التي تمر بها عملية الإبداع وفي هذا المجال بأنه "عملية ينتج عنها عمل جديد يرضي الجماعة وتقبله أنه مفيد"

- التركيز على الناتج الإبداعي (الإنتاج الإبداعي): أي مقدار الإنتاجية التي تحققها - أو تنتج عن عملية الإبداع - وفي هذا المجال يعرف بأنه " يسعى لتحقيق إنتاج يتميز بالجدة والملائمة وإمكانية التطوير" وبالتالي يركز على الإنتاج الإبداعي وحل المشكلات وتبني التغيير

- الصفات الشخصية للمبدعين: كالفضول والبحث ووضوح الرؤيا والقدرة على تفهم المشكلات ونجد صفات الإبداع بالخصائص النفسية المتمثلة بالمخاطرة والاستقلالية والمثابرة والانفتاح على الخبرة الداخلية والخارجية

- الإمكانيات الإبداعية عند الأفراد (القيم الإبداعية): كالاستقلال والصدق والبحث عن الحقيقة، والحاجة إلى الإنجاز. ونجد أيضا من يركز على الإمكانية الإبداعية والاستعدادات النفسية الكامنة للإبداع كما تكشف عنها الاختبارات النفسية، ويعرف الإبداع على أساسها على أنه الاستعداد الكامن للتفوق أو التميز كما يراها

2- تعريف عملية اتخاذ القرارات الإدارية وأهميتها.

لقد اتفق الكثير من الكتاب والباحثين في مجال الإدارة والعمل الإداري في اعتقادهم بأن عملية اتخاذ القرارات هي عملية ملازمة ومرادفة للعملية الإدارية ولقد أكدوا ذلك بالإشارة إلى أن اتخاذ القرارات تمتد أطرافها وأبعادها إلى كل خطوة في كل عمل يؤديه المدير، ذلك لأن أي عمل يؤديه المدير إنما يؤديه من خلال القرار أو القرارات.

II-1 تعريف عملية اتخاذ القرارات:

لا يوجد اختلاف كبير بين الكتاب في تعريف عملية اتخاذ القرار وإن كان في بعض الحالات اختلاف في الشكل، وطريقة التعبير، إلا أن كل التعاريف تحمل في طياتها نفس المضمون وهذا ما سنلاحظه من خلال عرضنا لمختلف التعاريف الخاصة بهذه العملية.

- تعرف عملية اتخاذ القرارات بأنها "عملية اختيار بديل من بين بديلين محتملين أو أكثر لتحقيق هدف أو مجموعة من الأهداف خلال فترة زمنية معينة في ضوء معطيات كل من البيئة الداخلية والخارجية للمؤسسة"⁸
- وتعرف أيضا بأنها "العملية التي تبني على الدراسة والتفكير الموضوعي للوصول إلى قرار معين أي الاختيار بين البدائل"⁹.

ويحدد برنارد (Bernard) مفهوم عملية اتخاذ القرار بأنها "عملية تقوم على الاختيار المدرك للغايات التي لا تكون في الغالب استجابات أوتوماتيكية أو رد فعل مباشر".

في حين نجد أن الدكتور مصطفى أبو بكر وزميله يعرفان القرار الإداري بأنه "مرحلة خاصة بتقييم المنافع النسبية لمجموعة من البدائل المتاحة بحيث يختار البديل الأمثل لتنفيذه، أو هو عبارة عن البديل الأمثل الذي يتم اختياره من بين عدد من البدائل الممكنة والذي يؤدي إلى تعظيم النتائج المرغوب فيها"¹⁰.

من خلال التعاريف السابقة لا نرى اختلافا كبيرا في تعريف عملية اتخاذ القرارات إلا أن ما يلفت انتباهنا هو الفرق الموجود بين تعريف القرار وتعريف اتخاذ القرارات وهذا ما تؤكد نادرة أيوب بقولها: "يعني مفهوم القرار بأنه الاختيار لبديل واحد من بين بديلين أو أكثر، أما عملية اتخاذ القرارات فتشير إلى العملية التي تبني على الدراسة والتفكير الموضوعي للوصول إلى قرار معين أي اختيار للبدائل".

ولهذا ينبغي أن يكون واضحا أن عملية اتخاذ القرار هي عملية تمتد في الماضي والحاضر والمستقبل وذلك لأن التركيز على الناحية الأخيرة فيها والمتعلقة بالاختيار بين البدائل يقود إلى مفهوم خاطئ للقرار ويتجاهل العملية الطويلة والمعقدة التي تنطوي على الاستكشاف والتحليل وغيرها والتي تسبق عملية المفاضلة الأخيرة.¹¹

ثم إنَّ استقراء ما سبق من التعاريف يدلُّنا على حقيقة أن القرار الإداري يستلزم توفر عناصر معينة حتَّى يمكن القول بأنَّ هناك قرار، وهذه العناصر هي:

- عملية اختيار.
- وجود بديلين على الأقل متمايزين.
- وجود غاية أو هدف يراد الوصول إليه.

II-2- أهمية اتخاذ القرارات:

تستمدّ عملية اتخاذ القرارات أهميتها بالنسبة للعملية الإدارية من كونها تمثل نقطة البدء بالنسبة لجميع النشاطات والفعاليات اليومية في حياة المؤسسات ولأنَّ التوقف على اتخاذها يؤدّي إلى شلل العمل والنشاط وتراجع المؤسسة.

ومن هنا اعتبرت عملية اتخاذ القرارات جوهر العملية الإدارية، وأنها العمل الغالب للمدراء، ونظرا لذلك فإن نجاح المؤسسة يتوقف إلى حدّ كبير على قدرة وكفاءة متخذي القرارات على اتخاذ قرارات سليمة ومناسبة. كما أنَّ هذه العملية الصعبة تحتاج إلى قدرات فنية وعلمية، وتزداد هذه العملية أهمية وصعوبة وتعقيدا بازدياد حجم المؤسسات ضخامة وتعدد أهدافها ومهامها، وارتباط تلك المهام بمصالح المجتمع. وبالتالي فإنَّ أساسية ومحورية عملية اتخاذ القرارات في العملية الإدارية تتجلى من خلال تكاملها مع الوظائف الإدارية المختلفة، فنجد مثلا أن التخطيط لا يتم إلا باتخاذ القرار الأول وهو: نخطط ثم نتخذ القرار الذي يهتم بتحديد ما يلي:¹²

الأهداف من التخطيط الواجب تحقيقها.

الموارد اللازمة لتحقيق هذه الأهداف.

طريقة تنفيذ الأعمال وتحديد النشاطات اللازمة لتحقيق الأهداف.

مكان وزمان تنفيذ الخطط.

ولذلك تعدّ عملية اتخاذ القرارات عملية هامة ومكملة لوظيفة التخطيط. أمّا بالنسبة للتنظيم فإنه يتطلب

مجموعة أخرى من القرارات لمعالجة بعض المشاكل الأساسية من بينها قرارات تبين:

نوع السلطة التي تمنح لكل منصب إداري (تنفيذية، وظيفية، استشارية).

درجة تفويض السلطة (المركزية، اللامركزية).

المسؤولية وأسس توزيع العمل على المناصب.

العلاقات بين الأقسام والإدارات.

خطوط الاتصال بين مختلف أجزاء المؤسسة.

وغيرها من الأمور التي يفصل فيها عن طريق عملية اتخاذ القرارات.

ونرى أنَّ وظيفة التوجيه أيضا لها علاقة وثيقة واعتمادية بعملية اتخاذ القرارات، فنتخذ سلسلة من

القرارات الإدارية التي تبين ما يلي:

الأسلوب الأفضل في التوجيه و إصدار الأوامر والتعليمات (ديمقراطي أو توقيراطي).
الوسائل المستخدمة في التحفيز (مادية، معنوية، الاثنين معا).
طرق الإشراف المتبعة.

وكلّ ما من شأنه القضاء على التضارب بين مصالح العاملين والإدارة وبين العمل فيما بينهم وكذا ما يساعد على متابعة سير العمل والإشراف عليه.

كما لا يمكن أن تتمّ وظيفة الرّقابة دون اتخاذ مجموعة من القرارات والتي تتعلق بتوضيح ما يلي:
النشاطات التي تخضع للرّقابة.

أنواع ومعايير الرّقابة.

نوع المعلومات المطلوبة للرّقابة.

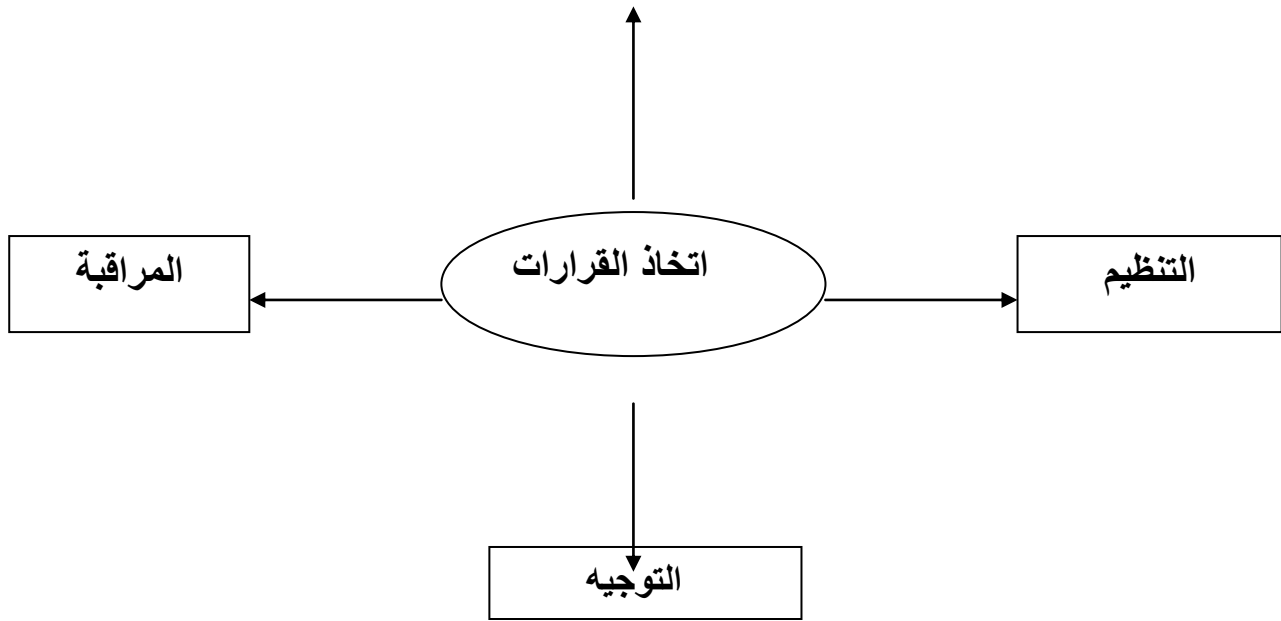
الوقت المناسب لتصحيح الانحرافات.

فكلّ هذه الوظائف لا يتحقق وجودها وتنفيذها إلا إذا تمّ اتخاذ قرارات بشأنها وجميع النشاطات الأخرى المتعلقة بها وهذا ما يجعلنا نهتم بهذه العملية بشكل يدّعم المجتمع والمؤسسة معا.

" عملية اتخاذ القرارات بالنسبة للعملية الإدارية "

الشكل II-1

التخطيط



المصدر : نادرة أيوب، مرجع سابق ، ص10

3- أهمية المعلومات ودورها في دعم اتخاذ القرار

تكتسب المعلومات أهميتها من واقع الدور الذي تمثله في تزويد الإنسان بما يحتاج إليه من معارف يستمد منها تقديراته وتصوراتاه لما يتطلب منه القيام به ، وعبر مراحل تاريخية متتالية تزايدت أهمية المعلومات بصورة مطردة ارتباطا بما تحدثه من آثار عميقة في توسيع المعرفة الإنسانية وتنمية وعي الفرد وإدراكه لما يحيط به من ظواهر ومتغيرات مختلفة واليوم في ظل عالمنا المعاصر أخذت المعلومات دوراً أكثر عمقاً وشمولية واكتسبت بفعل ذلك قدراً يفوق كثيراً ما كانت تمثله من أهمية فيما مضى ، فلقد أدى اندماج تكنولوجيا الاتصالات مع تكنولوجيا الحاسوب (الكمبيوتر) إلى إحداث تغير جذري في مجال المعلوماتية لم يكن مسبوقة في التاريخ بكامله ، وغدت

المعلومات بتكنولوجيتها ونظمها صناعة العصر الرائدة وثروته المتميزة التي تمكن من يمتلكها امتلاك زمام التطور حيث لم تعد المعلومات محصورة في حدود الرصد المعرفي للظواهر والمتغيرات وحركة التطور التاريخي وتنمية المعرفة الإنسانية في هذا السياق بل أصبحت إضافة إلى ذلك أداة فعالة يعتمد عليها في إدارة تشكيل الحاضر ورسم صورة المستقبل ، وصار بمقدورنا القول أن ما يجري في الواقع الراهن هو تحول نحو بناء المجتمع المعلوماتي في عالم يعيش عصر المعلومات ولا شك أن ذلك يمثل الشيء الكثير بالنسبة لرسم السياسة وصانع القرار وهو المعنى بالتعامل مع واقعه في ظل الاهتمام باستيعاب خصوصيته وما تحيط به من متغيرات وإعطاء الجدية الكاملة لاستخدام وتوظيف الأدوات الأكثر فعالية لتطويره والنهوض به ، وإذا كانت المعلومات على تلك الدرجة من الأهمية والأثر الفاعل في إيصال المعرفة وتسهيل الإلمام بمكونات الواقع وتفاعلاته وتأمين مقدرة اكتشاف الحاضر ودقة التنبؤ بالمستقبل وتدعيم عوامل النمو العلمية والفنية والمادية فإن القيام بعملية صنع القرار في أي من المجالات دونما الارتكاز على المعلومات يفقد متخذ القرار الاستفادة من عامل جوهري وربما حاسم لضمان تحقيق الهدف الذي يتطلع إليه بقراراته المتخذة بل ويقود ذلك في حالات مختلفة إلى التعرض لتقديرات خاطئة والوقوع في اتخاذ قرارات غير موفقة ويجدر بنا الإيضاح أن دور المعلومات بالنسبة لصانع القرار وإن كان يتخذ أبعاداً ومفاهيم شاملة ، إلا أنه يتباين في مستوياته وآثاره ارتباطاً بتباين مستويات التطور والواقع الذي يؤدي مفعوله فيه، وفي كل الأحوال فإن الأثر الفعلي لذلك الدور يتحدد عملياً بمدى إنتاج وتبادل المعلومات واستخدامها كمرجعية شرطية لازمة لعملية اتخاذ القرار ولذلك فإن تحقيق القدر المناسب لأهمية المعلومات ودورها في دعم صانع القرار في ظل وضعنا المعلوماتي الراهن يتطلب قبل كل شيء إعطاء الأولوية فيما يتخذ من قرارات لدعم وتطوير مجال المعلومات ذاته ومده بالمقومات اللازمة للإيفاء بدوره وتمكينه من خدمة احتياجات صانع القرار وتلبية متطلباته المعلوماتية بكفاءة عالية فالمعلومات التي يتطلب الاعتماد عليها في عملية صناعة القرار ويكون بمقدورها الاستجابة الكاملة لاحتياجات متخذ القرار هي تلك التي تتحقق من خلال نظام معلوماتي مبني على أسس علمية ويجري تحضيرها عن طريق استخدام هذا النظام والتعامل مع مخرجاته من قبل أناس مختصين ، ولكي تشكل مثل هذه المعلومات المرجعية والإسناد الكامل لصانع القرار لابد أن تكون مستوفية لكافة المتطلبات المعلوماتية اللازمة لدراسة الموضوع محل البحث والتحضير لاتخاذ القرار ، وبصرف النظر عن اختلاف محتويات المعلومات المطلوبة بهذا الشأن ارتباطاً باختلاف وتنوع موضوعات القرارات إلا أنه يتوجب أن تتوفر فيها بصورة عامة تغطية واضحة ودقيقة لما يلي:¹³

- 1- إيضاح طبيعة الموضوع أو المشكلة المطروحة وما يرتبط بذلك من خلفيات ومسببات ودوافع
- 2- التحليل الدقيق لمكونات الموضوع وما يتداخل معه من تأثيرات وتفاعلات متبادلة
- 3- إيضاح متطلبات ودواعي اتخاذ القرار
- 4- تقديم الإستخلاصات والتصورات وتحديد البدائل المتعلقة باتخاذ القرار
- 5- تحديد الإمكانيات المتوفرة والمطلوبة واللازمة لتنفيذ أي من البدائل المعروضة لاتخاذ القرار
- 6- إيضاح حدود اختصاصات ودور الجهات الأخرى فيما يتعلق بموضوع القرار

7- تحديد المترتبات والآثار المحتملة عن اتخاذ وتنفيذ القرار .

وبطبيعة الحال فإن القيام بعمل معلوماتي يدعم التحضير لاتخاذ القرار على هذا النحو يشترط في المقام الأول الاعتماد على آلية مؤسسية معلوماتية تؤدي اختصاصاتها بكفاءة عالية وفي إطار نظام وطني متكامل للمعلومات ، وقناعتنا في ذلك منشأها أن واقع العلاقة بين المعلومات وصناعة القرار تظهر صعوبات متبادلة من حيث الاعتماد على المعلومات في عملية اتخاذ القرار ومقدرة المعلومات على تلبية متطلبات اتخاذ القرار ، وبالتالي فإن الارتقاء بطرق وأساليب صناعة القرار وربط عملية اتخاذه بقاعدة المرجعية المعلوماتية يتوقف إلى حد كبير على مدى الارتقاء بواقع المعلوماتية ذاتها وهذه مسألة في غاية الأهمية والضرورة والحقيقة أن الحاجة إلى المعلومات وضرورتها بالنسبة لصانع القرار تتزايد بصورة مطردة كلما اتسعت وتعمقت مجالات وغايات القرارات المطلوب اتخاذها وهو أمر ماثل أمامنا فالقرار الذي يتم اتخاذه (مع الأخذ في الاعتبار اختلاف وتباين مستوياته) يظل محكوماً بالإطار الدستوري والقانوني وبطبيعة الأوضاع السياسية والاقتصادية القائمة ومستوى الوعي الثقافي والتكوين الاجتماعي السائد إلى جانب ما يتداخل مع ذلك من عوامل ومؤثرات خارجية ، وبالتأكيد فإن الانطلاق من هذه الأمور مجتمعه والحصول على معلومات كافية بشأنها يمد صانع القرار بمقدرة مطلقة لاتخاذ قراراته على نحو سليم ومدرّوس وعدى ذلك فإن غياب المعلومات التي يحتاج إليها يجعل مهمة اتخاذ القرار بالغة الصعوبة والتعقيد ومعرضة لاحتمالات الخطأ، ونجد في سياق ما يتم بحثه من مشكلات متنوعة وفي مختلف جوانب التنمية ومجالات الحياة أن توفر المعلومات الكافية واعتماد مرجعية معلوماتية دقيقة يمكن القائمين ببحث تلك المشكلات من دراستها وتحليلها بعمق وشمولية ويساعد على تكوين فهم مشترك حولها وتصورات متكاملة لمعالجتها ويوصل بالنتيجة إلى اتخاذ قرارات مدروسة ومتناسقة.

إن عملية اتخاذ القرارات كثيراً ما ترتبط بتقييم مسار تنفيذ إجراءات وتدابير سابقة حيث يتوجب المتابعة والتأكد من أن ما يتحقق فعلياً يسير وفقاً لما أريد له أن يتم ، ولذلك فإن وجود نظم المعلومات الخاصة برصد القرارات ومتابعة تنفيذها يشكل ضرورة بالغة وأهمية لازمة للتعرف المتواصل على كيفية التعامل مع تلك القرارات وتقييم مستويات تنفيذها بصورة دقيقة كما أن انتظام تدفق المعلومات إلى صانع القرار يمكنه من متابعة مختلف التطورات وما يجري في نطاق مجال اختصاصه ويجعله قادراً على اكتشاف أية انحرافات قد تحدث وإدراك اللحظة المناسبة التي يتعين عليه اتخاذ القرار اللازم عندها ، إذ كثيراً ما نجد أن أسباب ضعف بعض القرارات ناتج عن عدم دقة توقيتها وليس عدم صحة محتوياتها وعن طريق تزويد صانع القرار بما يحتاج إليه من معلومات شاملة في مختلف المجالات تتسنى إمكانية دعمه وإفادته مما هو متاح في رصيد المعلومات العالمي وتمكينه من الاطلاع على خبرات وتجارب الآخرين والاستفادة منها في نطاق عمله وتوظيفها كمعارف علمية وعملية فيما يتخذه من قرارات وبالتالي مساعدته على تجنب التعرض لتكرار أخطاء الآخرين وتحمل الأعباء الناتجة عن الاجتهاد في التجارب والمحاولات وتجدر الملاحظة من ناحية أخرى إلى أن مسألة توفير رصيد ضخم من المعلومات في مجالات المعرفة المختلفة لا بد وأن يقابله اهتمام بتحديث نظم الاستفادة من هذه المعلومات ومتابعة تقييم توظيفها في المجالات المختلفة لبرامج الإصلاح والتطوير التنموي وربطها بالمستفيدين في مواقع صنع القرار .

وبشكل عام فإن الاهتمام بالمعلومات اللازمة لتحقيق دورها الفاعل في دعم صناعة القرار سوف يكون له نتائج إيجابية بالغة الأهمية وعلى نحو شامل وفي مقدمتها :¹⁴

- 1- تنمية قدرة المؤسسة على الاستفادة من المعلومات المتاحة والخبرات التي تحققت في المؤسسات الأخرى
- 2- ترشيد وتنسيق ما تبذله المؤسسة من جهد في البحث والتطوير على ضوء ما هو متاح من معلومات
- 3- كفالة قاعدة معرفية عريضة لحل المشكلات
- 4- توفير البدائل والأساليب الحديثة لحل المشكلات الفنية والاختيارات التي تكفل الحد من هذه المشكلات في المستقبل
- 5- رفع مستوى فعالية وكفاءة الأنشطة الفنية و ضمان القرارات السليمة في جميع مستويات الإدارة وعلى مختلف مستويات المسؤولية

4- نظام المعلومات المحاسبية وأهميته في إدارة المؤسسة الاقتصادية:

• تعريف نظام المعلومات المحاسبية :

هو الجزء الأساسي من نظام المعلومات الإدارية في المؤسسة الاقتصادية والذي يقوم بحصر وتجميع البيانات المالية من مصادر خارج وداخل الوحدة الاقتصادية ثم يقوم بتشغيل هذه البيانات وتحويلها إلى معلومات مالية مفيدة لمستخدمي هذه المعلومات خارج وداخل الوحدة الاقتصادية ونظراً لتشابك العلاقات وتعددتها بين كل من نظام المعلومات المحاسبية ونظام المعلومات الإدارية ، فهناك من يرى من الكتاب والباحثين أن نظام المعلومات المحاسبية هو جزء من نظام المعلومات الإدارية، على اعتبار أن نظام المعلومات المحاسبية يهتم بقياس المعلومات المحاسبية التاريخية بغرض إعداد القوائم للجهات الخارجية بينما

يهتم نظام المعلومات الإدارية بكل المعلومات اللازمة للإدارة بغرض تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة للوحدة الاقتصادية، وعليه فإن ذلك يمكن أن يوسع مفهوم نظام المعلومات الإدارية ليشمل كل نظم المعلومات بالوحدة الاقتصادية بما فيها نظام المعلومات المحاسبية.¹⁵

أما أهمية الحاجة إلى النظام المتكامل للمعلومات المحاسبية والإدارية في أية مؤسسة اقتصادية فتأتي من خلال إمكانية إيجاد علاقات التنسيق والتبادل والترابط بين كل من نظام المعلومات المحاسبية ونظام المعلومات الإدارية .

وهناك من يرى أن نظام المعلومات المحاسبية هو أقدم نظام عرفته المشروعات التجارية والصناعية وغيرها، وأنه يمثل الركيزة الأساسية والمهمة بالنسبة لنظم المعلومات الأخرى في الوحدة الاقتصادية. وهناك رأي آخر تبنته رابطة المحاسبة الأمريكية، حين اعتبرت أن نظام المعلومات المحاسبية ونظام المعلومات الإدارية نظامين مستقلين لكل منهما وظائفه ولكن يوجد تداخل بين النظامين يتمثل بـ " محاسبة العمليات " لأن المحاسب يحتاج إلى بيانات عديدة من نظم المعلومات الأخرى في المؤسسة الاقتصادية (متمثلة بنظام المعلومات الإدارية).

وأي نظام معلومات بصفة عامة ونظام المعلومات المحاسبية بصفة خاصة يتكون من ثلاث مكونات رئيسية :

- 1- المدخلات (Inputs)
- 2- العمليات (Processing)
- 3- المخرجات (Outputs)

المدخلات : وهي عبارة عن الأحداث والمعطيات التي يتم إدخالها للنظام لغاية معالجتها.

العمليات : وهي عبارة عن جميع العمليات الحسابية والمنطقية، التي تجري على المدخلات بغرض إعدادها وتجهيئتها للمرحلة الثالثة من النظام.

المخرجات : وهي عبارة عن المعلومات، والنتائج الصادرة من النظام بعد أن ينهي المعالجات المناسبة للبيانات المدخلة.

ويُعتبر نظام المعلومات المحاسبية أهم وأكبر النظم الفرعية في نظام المعلومات الإدارية ويحتاج كل موقع من مواقع اتخاذ القرارات إلى المعلومات المحاسبية سواء في المستويات الدنيا لمعرفة سير العمل اليومي أو في مستوى الإدارة الوسطى لمعرفة مستوى جودة وكفاءة الأداء أو مستوى الإدارة العليا في شكل الموازنات الرأسمالية التي تُوضح نتائج القرارات الاستثمارية المختلفة في الأجل الطويل والعائد المتوقع على هذه الاستثمارات. ويتفاعل نظام المعلومات المحاسبية مع سائر النظم الفرعية الأخرى مثل نظام معلومات الإنتاج، الأفراد، التمويل.

- أهمية نظام المعلومات المحاسبية:

تعتبر المؤسسة الاقتصادية نظامًا كليًا للمعلومات يتكون من عدد من النظم الفرعية منها: النظام المحاسبي ، النظام المالي ، النظام الإنتاجي ، النظام التسويقي ، نظام المشتريات والتخزين ، نظام الأفراد (العاملين) وتعمل هذه النظم مع بعضها البعض بصورة مترابطة ويتنسيق متبادل في سبيل تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي ترمي إليها الوحدة الاقتصادية ككل. وبذلك يشكل نظام المعلومات المحاسبية نظامًا فرعيًا ضمن نظام المعلومات المتكامل في الوحدة الاقتصادية يتطلب منه التنسيق والتكامل مع نظم المعلومات الفرعية الأخرى فيها.

ويعتبر نظام المعلومات المحاسبية أقدم نظام للمعلومات عرفتته المشروعات التجارية والصناعية وغيرها ويشكل الركيزة الأساسية والمهمة بالنسبة لنظم المعلومات الأخرى في الوحدة الاقتصادية انطلاقًا من الآتي:¹⁶

1. نظام المعلومات المحاسبية هو وحدة الذي يمكن الإدارة والجهات الأخرى المعنية من الحصول على صورة وصفية (متكاملة) وصحيحة عن المؤسسة الاقتصادية.

2. يتصل نظام المعلومات المحاسبية بغيره من نظم المعلومات عن طريق مجموعة من قنوات تعتبر حلقات وصل بين مصادر الحصول على المعلومات ومستخدمي هذه المعلومات ، وتشكل في مجموعها مسارات النظام الشامل للمعلومات.

3. يمكن نظام المعلومات المحاسبية من التعرف على أحداث المستقبل بدرجة تقرب - إلى حد ما - من الصحة ، وتوجيه الموارد النادرة نحو الاستخدام الأمثل ، كما انه يوفر المقاييس التي تساعد على تطوير أساليب الرقابة.

4. أن المعلومات التي تنتج بواسطة النظم الفرعية الأخرى توضح في صورتها النهائية بدلالات (مصطلحات) مالية في التخطيط الاستراتيجي للوصول إلى هدف المؤسسة الاقتصادية.¹⁷

5- إدارة المعرفة بين الإبداع المحاسبي و المحاسبين¹⁸

سنحاول هذا المحور أن نلمس مدى تأثير درجة المعارف و تنوعها و حجمها و زخمها من خلال التطور التكنولوجي الهائل على آراء المحاسبين وكيف استطاعوا أن يلحقوا ذلك التطور و لمواكبته و لتسخير الأدب المحاسبي لخدمة تلك التكنولوجيا و المعارف .

كان من الضروري أن يستجيب رجال الفكر المحاسبي و مارسوا المهنة المحاسبية للتطورات سريعة الخطر التي ترصت لها إقتصاديات العالم .

فلقد بدأ واضحا أن إمكانيات المحاسبة المالية ومحاسبة التكاليف لم تعد قادرة على مسايرة التعقيد الشديد في العملية الإدارية على مستوى الوحدة الاقتصادية لهذا كله ظهر لنا ما يسمى بالمحاسبة الإدارية Manogerial Accounting لتكون منفذا جديدا يمكن من خلاله معالجة أوجه قصور الأنظمة المحاسبية الموجودة على مستوى المشروع ، بل يمكن القول بأن ظهور هذا الاقتراح في بداية الخمسينات كان بمثابة صرخة من الرواد الأوائل إلى المفكرين المحاسبين بدعوتهم للإسهام في تطور علم المحاسبة ليساير التقدم الإقتصادي والتكنولوجي وما ترتب عليه من تطور في العلوم الإدارية و السياسية و الاجتماعية .

وأصبحت المحاسبة الإدارية أمراً ضرورياً وحيوياً لإستقرار الوحدات الاقتصادية وإزدهارها ، وتمثل بما توفره من معلومات خارجية و داخلية تفصيلية أحد أهم مصادر المعرفة اللازمة لتأكيد قدرة المؤسسة الاقتصادية على المنافسة في بيئة الأعمال المعاصرة ، ويسعى المحاسب الإداري المبدع و بالتالي نظام المعلومات المحاسبية الإدارية إلى تحقيق عدة أهداف تتمثل بصفة رئيسية في مساعدة الإدارة في القيام بوظائفها المختلفة بداية من وضع الخطط والتقديرات والمعايير والموازنات بما يحقق تدفقا للمعلومات من قمة الهيكل التنظيمي إلى قاعدته ، كما تساعد في مجالات الرقابة وقياس وتقييم الأداء في مختلف الجوانب والمستويات الإدارية (العليا ، الوسطى ، السفلى) للمؤسسة الاقتصادية بما يحقق تدفقا للمعلومات من قاعدة الهيكل التنظيمي إلى قمته .

بعد التعرف على التطور التاريخي للمحاسبة الإدارية ، ومن البديهي¹⁹ أن الوضع الحالي للمحاسبة الإدارية يمثل نتاج للعديد من التطورات التي حدثت على مدار فترات مختلفة ، ونتيجة لتنامي الطلب المستمر على المعلومات المحاسبية الداخلية والخارجية المرتبطة بوظائف ونشاطات الإدارة من تخطيط و تنظيم و تنسيق و توجيه و تحفيز إلى الرقابة و تقييم الأداء .

و تعد المحاسبة الإدارية ظاهرة حديثة نسبيا ، خاصة إذا ما قورنت بالتطور التاريخي الطويل لأعداد التقارير المالية الموجهة للأطراف الخارجية ، كالملاك و الدائنين و البنوك و الجهات الحكومية... إلخ كما أن محاسبة التكاليف أقدم من المحاسبة الإدارية ، فالأولى تعد أداة من أدوات المحاسبة الإدارية إلا أن المحاسبين المبدعين قد أدركوا . عند البحث عن إجراءات محاسبة التكاليف الملائمة لخدمة القرارات التخطيطية و الرقابية المختلفة العديدة . أن تجميع أو تخصيص التكاليف يجب أن يختلف باختلاف القرارات الإدارية . تلك المحاسبة التي تركز على تخصيص التكلفة الملائمة لغرض الرقابة و القرارات الداخلية أكثر منها لغرض إعداد التقارير الخارجية²⁰.

كما نجد في حقول المحاسبة بأن المحاسبة الإدارية²¹: تهتم بتحليل البيانات المحاسبية والبيانات الأخرى ذات العلاقة بنشاطات المشروع (المؤسسة) المختلفة بقصد مساعدة الإدارة على وضع الأهداف و تقييم الأداء واتخاذ القرارات التشغيلية ، والإستراتيجية وهي تركز على نشاط المشروع في الماضي و ربطه بالمستقبل من أجل إعداد بيانات تخدم القرارات .

و أيضا تعريف حديث نسبيا (لمحمد مطر) : على أنها نظام يختص بقياس و توصيل المعلومات الاقتصادية بقصد تمكين مستخدمي هذه المعلومات في اتخاذ القرارات . وقد أضاف هذا التعريف للمحاسبة بعدا و ضيفيا جديدا ، إذ لم يعد اهتمامها مقصورا بالنواحي الإجرائية الخاصة بأساليب تسجيل و تشغيل البيانات فحسب ، بل تجاوز إهتمامها في هذا الإطار ليلتزم في التأكيد على الأهداف التي تسعى إليها وهي توفير و توصيل المعلومة الملائمة لمتخذ القرار²² . كذلك و نظرا لتعدد مستخدمي المعلومات المحاسبية وتعدد أغراضها ، تعمق البعد السلوكي للمحاسبة خصوصا في المحاسبة الإدارية .

لتدعيم إهتمام المحاسبة الإدارية علم أنها : تقوم بإعداد الحسابات والبيانات والإحصائيات ، وتقديمها إلى الإدارة لتمكين من فرض الرقابة على عمليات المشروع و على تكاليفه و إتخاذ القرارات الضرورية في الوقت

المناسبة ، لمعالجة أي إنحراف عما خطط له ، و بالتالي يمكننا القول بأن وظيفة المحاسبة الإدارية هي تقديم وإظهار وإعداد البيانات التي تساعد الإدارة على التخطيط ورسم السياسات ومراقبة التنفيذ واتخاذ القرارات الحكيمة²³ .

6- المحاسبة الإدارية في إطار أنظمة المعلومات :

يتوقف نجاح الإدارة في العصر الحالي في إدارة شؤون الموارد الإقتصاد بكفاءة و فعالية على ما يتاح لها من معلومات وما نستطيع الحصول عليه من بيانات تمكنها من أداء مهامها المتعددة في هذا الشأن ، وترتكز الإدارة في شأن أداء وظائفها وتحقيق الأهداف المرغوب ، أو لأداء الوظيفة المطلوبة²⁴ . كما نجد في عناصر الإدارة التي قسمها فايول نشاطات أية مؤسسة تجارية إلى الأقسام الستة التالية :²⁵

1-فنية "مثل الإنتاج و التصنيع"

2-تجارية "مثل البيع و الشراء"

3-مالية "مثل البحث عن أمثل إستخدام لرأس المال"

4-محاسبية "إصدار الأوراق المالية ، إعداد الميزانيات ، التكاليف ، الإحصائيات "

6-إدارية "التخطيط ، التنظيم ، التوجيه ، التنسيق ، الرقابة "

وبالرغم من تعدد وجهات النظر في شأن ماهية الإدارة وتعريفها ، فإن مهامها الرئيسية ومقومات نجاحها في تحقيق أهدافها ، هي التخطيط والتنظيم والرقابة ، فالإدارة .

فالإدارة تقوم بتخطيط إستخدام و إستغلال الموارد المتاحة لها عن طريق وضع الإستراتيجيات و تنسيق الأهداف ورسم الخطط التي قوامها اختيار أفضل البدائل المتاحة لتحقيق الأهداف المرجوة في ظل قيود الإستراتيجيات المستهدفة . وحتى يمكن تنفيذ الخطط و تحقيق الأهداف فإن الأمر يستدعي تنظيم وتنسيق الموارد ، وتحديد و توصيف المهام ، والإختيار من بين بدائل مسارات و طرق التنفيذ ، و تقسيم العمل مع ضمان التكامل و التعاون و الإتساق مع ما تستهدفه الخطة و غير ذلك من الأنشطة و المسؤوليات الكفيلة بوضع الخطط موضع التنفيذ بأداء مترن ومنسق يتصف بالكفاءة و الفعالية . وعندما توضع الخطط موضع التنفيذ وتتحدد برامج ومسارات ومسارات الأنشطة ومقومات تنفيذها ، ومعايير وأنماط الأداء التي على أساسها يتم التحقق والتأكد من سلامة التنفيذ ، يصبح من اللازم متابعة أنشطة ومهام ومراحل ومسارات التنفيذ بالمقارنة بما تحدد لها من أنماط و معايير لتصحيح ما قد ينحرف من مسارات و تلافي ما قد يحدث من اختلافات وانحرافات والتحقق من سلامة التنفيذ طبقا للأنماط والمعايير .

وسواء كانت المهام أو الأنشطة المنوط بالإدارة القيام بها تتعلق بالتخطيط أو بالتنظيم أو بالرقابة ، فإنها تتحقق عن طريق اتخاذ القرارات الملائمة في ضوء الظروف والملابسات المنتظرة وفي ظل القيود والمحددات القائمة ، سواء منها ما يتعلق بالموارد أو بالبيئة التي تعمل في ظلها الوحدة الاقتصادية . وحيث تقوم مهام الإدارة على اتخاذ القرارات ، وحيث ترتبط سلامة القرارات بما يتوفر لمتخذها من معلومات كافية وملائمة و على المستوى

المرغوب من الثقة ، فإن أنظمة المعلومات تصبح هي الركيزة في اتخاذ القرارات . ذلك بما توفره من معلومات وتقنية وملائمة تساعد الإدارة في القيام بمهامها وتسهل لها تصور النتائج المنتظرة من أفعالها و انعكاسات ذلك على أهدافها وإستراتيجياتها و خططها²⁶ .

و يطلق على أنظمة المعلومات التي تمكن الإدارة وتساعد في أداء مهامها إسم أنظمة المعلومات الإدارية²⁷ و تختص أنظمة المعلومات بصفة عامة بتجميع البيانات من مصادر متفرقة لتكون عناصر مدخلاتها ، و تقوم بتحليل و توثيق و تخزين هذه البيانات وما يترتب على تحليلها من معلومات في ذاكرتها ، تم تولد منها ما يتلائم من معلومات مع احتياجات الإدارة لأغراض اتخاذ القرارات في صورة مخرجات هادفة تمثل البيانات المحاسبية أهم مصادر بيانات المحاسبية أهم مصادر البيانات أنظمة المعلومات الإدارية لأغراض إتخاذ القرارات التخطيطية و الرقابية . والواقع أنه حتى ظهور و إنتشار أنظمة المعلومات الآلية التي تقوم على الحسابات الإلكترونية كان النظام المحاسبي يمثل نظام المعلومات الكلي بالنسبة للإدارة²⁸ . ولذلك فهو اليوم وفي ظل هذه التطورات التقنية يمثل أهم و أكبر جزئية في أنظمة المعلومات الإدارية . ذلك لأن إختصاص المحاسبة بفروعها المختلفة هو تجميع البيانات و إنتاج المعلومات التي تساعد في الحفاظ على المورد و تكمن من ترشيد تخصيصها و إستغلالها ، وبالتالي فالمحاسبة هي الوجه العملي للنظرية العامة للمعلومات لأغراض تحقيق الكفاءة والكفاية الإقتصادية²⁹ . ونجد تموقع المحاسبة الإدارية في متطلبات أنظمة المعلومات الإدارية يسيطر ويحتل مكانة بالغة الأهمية .

كما نجد الوقت المتاح للمحاسبين لدراسة البيانات و تحضيرها لإتخاذ القرارات³⁰ :

يتميز النظام الإلكتروني بالدقة و السرعة الفائقة للمحاسبين من إلقاء أعباء أداء العمليات الروتينية على عاتق الآلة مما يسمح لهم بالتفرغ لدراسة تحليل النتائج والقيام بالمهام الأكثر إنتاجية، أما في النظام اليدوي ينصب إهتمام المحاسبين على التحقيق من الدقة الحسابية للبيانات وإلى تكوين الموازين التي تمكن من إكتشاف الأخطاء وينفق معظم وقته في تجميع وتبويب وتحقيق البيانات و إستخراج النتائج مما يجعل الوقت المخصص للأعمال الأكثر إنتاجية وفاعلية ضئيل جدا

خاتمة:

إن الحاجة إلى نظم المعلومات في الوحدات الاقتصادية تزداد كلما كان هناك كمّاً كبيراً من البيانات التي تنشأ عن القيام بالعديد من العمليات الاقتصادية ، بهدف معالجتها وتوفير المعلومات التي يمكن أن تحقق الفائدة لمستخدميها المتعددين. ومصطلح " النظام " يختلف عن مصطلح " نظام المعلومات " من الناحية العلمية ، وعليه فإن أية وحدة اقتصادية يمكن أن يكون لديها نظاماً يتكون من عناصره الأساسية المتمثلة بكل من : المدخلات ، العمليات التشغيلية ، المخرجات ، التغذية العكسية ، ولكي يصبح نظاماً للمعلومات فإن الأمر يتطلب أن تساهم مخرجات النظام في تحقيق الفائدة لمستخدميها وإلا اعتبرت هذه المخرجات مجرد

بيانات مرتبة يمكن الاستفادة منها مرة ثانية كمدخلات في النظام. وتطبيق النظام المتكامل للمعلومات المحاسبية والإدارية يحتاج إلى مجموعة من المتطلبات الأساسية تشمل كلاً من : نظام معلومات للمحاسبة الإدارية ، قاعدة بيانات مركزية، استخدام التقنيات الحديثة ، مجموعة من الأفراد المؤهلين من الناحيتين العلمية والعملية.، ونظراً للتطورات العديدة والمستمرة التي تحدث في بيئة الأعمال الحديثة ، فإن الأمر يتطلب ضرورة مواصلة تطوير مهارات الأفراد العاملين في النظام المتكامل للمعلومات المحاسبية والإدارية (خاصة في مجالات المحاسبة والإدارة والحاسب) وذلك من خلال دورات التعليم المستمر ودورات الكفاءة المهنية ، في سبيل الاطلاع على كافة المستجدات والتطورات التي تحصل في كل مجال منها وبما يمكن أن يؤدي بدوره إلى المساهمة في تحقيق زيادة مستمرة في كفاءة وفاعلية النظام وصولاً إلى تحقيق الهدف العام الذي تسعى الوحدة الاقتصادية ككل إلى تحقيقه وهو تفعيل القرار الإداري .

ومن هنا تقدم في النقاط المالية بعض التوصيات التي ربما تفيد في اكتساب هذه الأخيرة :

- 1- ضرورة تحسيس المؤسسات الاقتصادية ومكاتب المحاسبة بخطورة الوضع الراهن وذلك بتحفيزها على رفع قدراتها وكفاءتها الإبداعية وتطوير وظيفة البحث والتطوير فيها، وإبرام ملتقيات ومؤتمرات متخصصة في مجال المحاسبة والمالية .
- 2- توجيه البحوث العلمية في مجال المحاسبة الإدارية والإبداع المحاسبي نحو دراسة الحالات العملية في الواقع عن طريق استقراء مشكلات وتصرفات وردود أفعال المديرين والمهنيين على أن تقدم هذه البحوث الشرح والتفسير لما هو موجود وكائن في الواقع.
- 3- ضرورة الاهتمام بمدخل اتخاذ القرارات كأداة بحث معاصرة في مجال الإبداع المحاسبي والارتقاء بدوره في توفير المعلومات الملائمة لهذه القرارات بما يحقق أهداف المؤسسة.
- 4- المرونة في تطبيق الأنظمة واللوائح وضرورة تطويرها حتى تكون مواكبة للمتغيرات المعاصرة مما تشجع على الإبداع عامة، وبالخصوص الإبداع المحاسبي.
- 5- ضرورة وحتمية الإصلاح النظام المحاسبي والمالي وهذا لمتطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر وبالأخص رهانات وتحديات العولمة.

المراجع

- ¹ القاموس العصري الحديث، دار التوفيق والنشر، بيروت، لبنان، (1988)، ص20
- ² طارق محمد السويديان، محمد الأكرم العدلوني، مبادئ الإبداع، شركة الإبداع الخليجي للاستثمارات والترتيب، الصفات، الطبعة الثانية، الكويت، (2002)، ص18
- ³ نفس المرجع السابق ، ص18
- ⁴ سعيد يس عامر، الإدارة وتحديات التغيير، مركز wide service ، مصر (القاهرة) . بدون طبعة ص598
- ⁵ رعد حسن الصرن، إدارة الإبداع والإبتكار الأسس التكنولوجية وطرائف التطبيق، الجزء الأول، دار الرضا للنشر الطبعة الأولى، سلسلة الرضا للمعلومات، (2000)، ص28

- ⁶ عجيلة محمد ، الإبداع في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية دراسة المؤسسة الاقتصادية أنابيب الناقل للغاز بولاية غارداية ، مذكرة ماجستير (غير منشورة) كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة البليدة 2004/2005 ، ص 23
- ⁷ سعيد يس عامر ، مرجع سابق ، ص ص598-599
- ⁸ عبد الغفار حنفي، التنظيم وإدارة الأعمال ، دار الإبراهيمية، مصر، 1996، ص 96.
- ⁹ نادرة أيوب، نظرية القرارات الإدارية ، بدون طبعة، 1996، ص 14.
- ¹⁰ مصطفى مظهر، مصطفى أبو بكر، بحوث العمليات وفعاليات القرارات، الاسكندرية، 1997، ص 23.
- ¹¹ أحمد نور، فتحي السوافري، المحاسبة الإدارية لاتخاذ القرارات، 1997، ص 23.
- ¹² نادرة أيوب، مرجع سابق ، ص 10.
- ¹³ صادق طاهر الحميري، توظيف أنظمة المعلومات في صناعة القرار، المؤتمر الوطني للإصلاح والتطوير الإداري والمالي، صنعاء، اليمن، 25-27 أوت 1998.
- ¹⁴ نفس المرجع.
- ¹⁵ www.aliahmedali.com/forum/showthread
- ¹⁶ زياد هاشم يحيى وقاسم محسن الحبيطي ، نظام المعلومات المحاسبية ، وحدة الحداثة للطباعة والنشر ، كلية الحداثة الجامعة، الموصل ، العراق، 2003، ص 28.
- ¹⁷ نفس المرجع
- ¹⁸ حسين مصطفى هلاي ، إدارة المعرفة بين الإبداع المحاسبي وإبداع المحاسبين، مؤتمر حول أدوار المحاسبين ومراقبي الحسابات في قرارات الإدارة وتنمية الموارد ، المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، جامعة الدول العربية، القاهرة ، 2006، مصر ، ص 139،
- ¹⁹ ناصر نور الدين عبد اللطيف ، الاتجاهات الحديثة في المحاسبة الإدارية وتكنولوجيا المعلومات ، الدار الجامعية ، كلية التجارة ، جامعة الإسكندرية ، مصر 2004 ، ص 3
- ²⁰ حسين مصطفى هلاي ، مرجع سابق ، ص 140
- ²¹ عبد الستار الكبيسي ، الشامل في مبادئ المحاسبة ، دار وائل للنشر ، الطبعة الأولى عمات ، الأردن ، 2003 ، ص 11
- ²² محمد مطر ، التأصيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية، دار وائل للنشر ، الطبعة الأولى ، الأردن ، 2004 ، ص 20
- ²³ خالد أمين عبد الله ، حمزة بشير أبو عاصي ، أساسيات المحاسبة وطرقها ، دار وائل للطباعة والنشر ، الطبعة الثانية ، الأردن ، 2001 ، ص 7
- ²⁴ وليد زكرياء صيام ، دور البيانات المحاسبية في اتخاذ القرارات طويلة الأجل دراسة حالة ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، معهد العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر ، 1997/1998 ، ص 44
- ²⁵ جمال الدين لعويسات ، مبادئ الإدارة ، دار هومة ، 2003، الجزائر ، ص 17
- ²⁶ وليد زكرياء صيام ، مرجع سابق ، ص ص 44-45
- ²⁷ عبد الحي مرعي ، المعلومات المحاسبية وبحوث العمليات في إتخاذ القرارات ، بيروت ، الدار الجامعية ، 1988 ص 29
- ²⁸ وليد زكرياء صيام ، مرجع سابق ، ص 45
- ²⁹ نفس المرجع السابق
- ³⁰ عبيرات مقدم وآخرون ، التحديات المعاصرة لإعداد واستخدام المعلومات المحاسبية في الشركات المتعددة الجنسيات ، مجلة الباحث ، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية ، جامعة ورقلة ، العدد الرابع ، 2006 ، الجزائر ، ص 18

